

مذكرات جلب

يقتضي حضور الاشخاص التالية اسماءهم في الوقت المعين لرؤية الدعاوى المقامة عليهم فان لم يحضروا تجري عليهم الاحكام المنصوصة في قانون اصول المحاكمات الجزائية

الاسم	المحكمة	التاريخ	الساعة	نوع الجرم
عمود محمد صالح	صلح جزاء عمان	١٩٨٢/٥/٥	٩ صباحا	جناية
عاطف داود عبد الحميد	"	١٩٨٢/٤/٢٩	"	"
محمد كايد الملاخ	"	١٩٨٢/٤/٢٩	"	"
محمد احمد سلامه درويش	"	١٩٨٢/٥/٩	"	"
ظافر زهدي الجاصوري	"	١٩٨٢/٤/٢٧	"	"
طارق مزراح حسن ظاهر	بداية جزاء عمان	١٩٨٢/٥/٣	"	"
تحسين احمد عبد الكريم مصطفى	"	١٩٨٢/٥/٥	"	"
محمد محمد راشد	"	١٩٨٢/٥/٣	"	"
عوض رمضان احمد السوي	"	"	"	"
عبد الله احمد الشاطري	"	"	"	"
سامي ابراهيم شحادة	الاحداث	١٩٨٢/٤/٢٩	"	"
صباح مهدي علاء الدين	بداية جزاء الزرقاء	"	"	"
عبد الرحمن احمد سالم	صلح جزاء السلط	"	"	"
احمد حسن سليمان	"	"	"	"
محمد علي محمد المنجلي	القرار الجنائي	"	"	"
عادل عبد ربه الجوزان	صلح الكرك	١٩٨٢/٤/٢٦	"	"
برضا اولير	بداية جزاء مغان	١٩٨٢/٥/٣٠	"	"
فريتم فريخي	"	"	"	"
مفرد جورج	"	"	"	"
خالد عبد الحليم عوده الزبادنه	"	"	"	"
السيرة	"	"	"	"

الجمهورية العربية السورية

للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الاحد ٩ رجب سنة ١٤٠٢ هـ الموافق ٢ ايار سنة ١٩٨٢ م العدد ٣٠٧٠

الفرس

صفحة	قانون مؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٢	قانون سلطة الطيران المدني
٦٣٧	نظام رقم (٢٤) لسنة ١٩٨٢	نظام موظفي مؤسسة الموانئ
٦٤١	نظام رقم (٢٥) لسنة ١٩٨٢	نظام معدل لنظام النقل على الطرق
٦٥٢	تعليمات رقم (٥) لسنة ١٩٨٢	تعليمات الدراسة العميقة في المدارس الحكومية
٦٥٣	تعليمات رقم (٦) لسنة ١٩٨٢	تعليمات مساعدة المؤسسات التعليمية الاهلية ذات النفع العام
٦٥٨	تعليمات رقم (٧) لسنة ١٩٨٢	تعليمات مجالس ابناء كليات المجتمع العامة
٦٦١	تعليمات رقم (٨) لسنة ١٩٨٢	تعليمات الدوام الرسمي
٦٦٢	تعليمات قرار صادر عن وزير الزراعة	تعليمات قرار صادر عن وزير الزراعة
٦٦٤	تعليمات قرار صادر عن وزير الزراعة	تعليمات قرار صادر عن وزير الزراعة
٦٦٥	تعليمات قرار صادر عن وزير الزراعة	تعليمات قرار صادر عن وزير الزراعة

نحو تشكيل السلطة في المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للباب (٩٤) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٢/٤/٤
نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ
للمؤقت واضعناه الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعمده :-

قانون مؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٢

قانون سلطة الطيران المدني

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون سلطة الطيران المدني لسنة ١٩٨٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت
القرينة على غير ذلك .

الوزير	وزير النقل
السلطة	سلطة الطيران المدني المؤسسة بمقتضى هذا القانون .
المجلس	مجلس ادارة السلطة
المدير العام	مدير عام السلطة

المادة ٣ - ١ - تؤسس في المملكة سلطة تسمى (سلطة الطيران المدني) ذات شخصية اعتبارية تتمتع بالاستقلال
الاداري ، ولها بهذه الصفة القيام بجميع التصرفات القانونية والقضائية بما في ذلك حق التعاقد مع
الغير والتقاضى ولها ان تنيب عنها في ذلك النائب العام او وكيل اي محام آخر .
٢ - ترتبط السلطة بالوزير .

المادة ٤ - تكون السلطة مسؤولة عن مزقق الطيران المدني في المملكة وادارته وتنمية والقيام بجميع الاعمال المتعلقة
به ودفع مستوى النقل الجوي من النواحي الفنية والاقتصادية وتشجيعه واستغلاله بطريقة اقتصادية مجدية
ولها في سبيل ذلك القيام بجميع الاعمال التي تحقق تلك الاهداف وتوفير الوسائل المناسبة لها بما في ذلك مايلي :-
١ - اجراء الدراسات والابحاث اللازمة ووضع الخطط لتنمية وتطوير الطيران المدني في المملكة .
٢ - اتمام وتشغيل واستغلال المطارات المدنية والاشراف على جميع العاملين في تلك المطارات ايا كانت الجهة التي
يعملونها وذلك في كل الامور التي تشكل عدم الاختلال بالانظمة والتعليقات الخاصة بتلك المطارات
وسير العمل فيها والاشراف على الخدمات المتعلقة بالمسافرين والطائرات والعمل على تحسين
الاجور والرسوم المترتبة على ذلك وتيسر في سبيل ذلك التحقيق في المخالفات مباشرة لاتخاذ
الاجراءات اللازمة بشأنها .

٣ - رسم سياسة النقل الجوي في المملكة والاشراف على تطبيقها من قبل مؤسسات وشركات النقل
الجوي الوطنية والاجنبية بما في ذلك الاجور التي تقاضاها تلك المؤسسات والشركات من
خدماتها التجارية .

د - تمثيل المملكة لدى المنظمات والميئات العربية والدولية في مجال الطيران المدني .
هـ - اجراء المفاوضات اللازمة لمقعد الاتفاقيات الخاصة بتنظيم النقل الجوي .
و - اصدار التراخيص الخاصة بتسيير رحلات جوية للمؤسسات والشركات الوطنية والاجنبية وكذلك
الحصول على التراخيص اللازمة لمؤسسات وشركات الطيران الوطنية من الجهات الاجنبية المعنى
ز - دراسة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالطيران المدني واقتراح الانضمام اليها .
ح - تنظيم الملاحة في اجواء المملكة وتقديم خدمات مراقبة الحركة الجوية وتحديد الممرات والطرق
الجوية ومناطق المراقبة .
ط - اصدار دليل الطيران واعلانات الطيران وانحرائط الملاحة وغيرها من النشرات والاحصاءات
المتعلقة بالطيران المدني .
ي - عقد الامتحانات لافراد الركب الطائر والفنيين واصدار الاجازات الخاصة بهم والفاؤها .
ك - اصدار شهادات الصلاحية والتسجيل للطائرات الاردنية والاشراف على صيانتها .
ل - تقديم خدمات العمليات الارضية لمؤسسات وشركات الطيران الوطنية والاجنبية في المطارات الاردنية
م - التحقيق في حوادث الطائرات والطيران والاشراف على البحث والالتقاء والاصناف وتأمين خدمات
الاطفاء في المطارات .
ن - العمل على توفير وتركيب وصيانة الاجهزة الاسلكية والمساعدات الملاحة وتأمين الاختبارات
الجوية الدورية واستغلالها لتأمين الاتصالات مع المطارات الاخرى .
س - تهئية العناصر الفنية والادارية اللازمة لاهراض الطيران المدني والنقل الجوي وتدريبها .
ع - اقتراح الانظمة الخاصة برسوم الطيران واجور واستغلال الاماكن المائدة للمطارات
والواردات الاخرى .
ف - الاشراف على جمعيات ونوادي ومعاهد واكماديات الطيران وتشجيعها .
ص - القيام بوجه عام بجميع المهام والواجبات المنوطة بسلطات الطيران المدني بموجب قانون الطيران
المدني الساري المفعول .

المادة ٥ - يعول شؤون السلطة والقيام باعمالها :

- ١ - مجلس ادارة السلطة .
- ٢ - المدير العام .
- ٣ - الجهاز التنفيذي للسلطة .

المادة ٦ - ١ - يتألف المجلس من :

- ١ - وزير النقل
- ٢ - المدير العام
- ٣ - مدير عام مؤسسة عالية
- ٤ - قائد سلاح الجو الملكي الاردني
- ٥ - مدير عام دائرة السياحة
- ٦ - وكيل وزارة المالية
- ٧ - اثنين يمينهما مجلس الوزراء ينسأ على
تسيير الوزير لمدة سنتين قابلتين للتجديد

رئيسا

نائب الرئيس

اعضائه

ب- يقرر مجلس الوزراء المكائنات التي تمنح لأعضاء المجلس مقابل حضور الجلسات .

المادة ٧ - يتولى المجلس رسم السياسة العامة للسلطة فيما يتعلق بشؤون الطيران المدني وتحقيق اهدافها المنصوص عليها في هذا القانون واتخاذ القرارات والاجراءات اللازمة لذلك .

المادة ٨ - ١ - يجتمع المجلس مرة كل ثلاثة أشهر على الاقل بدعوة من رئيس المجلس .

ب- يأتلف النصاب القانوني لاجتماع المجلس بحضور خمسة اعضاء على الاقل على ان يكون الرئيس او نائبه احدهم

ج - تؤخذ قرارات المجلس بالاكثريه المطلقة للحاضرين واذا تساوت الاصوات يكون رأي الجالب الذي فيه رئيس الجلسة مرجحا .

د - يعين المجلس بتسبب من المدير العام احد موظفي السلطة أمين سر للمجلس يتولى تنظيم الاعمال الادارية للمجلس وتكوين محاضر جلساته وحفظ قراراته .

هـ - للمجلس ان يدعو الاختصاصيين واصحاب الخبرة الى حضور جلساته للاستشارة بأرائهم في الامور المطروحة عليه دون ان يكون لهم حق التصويت .

المادة ٩ - ١ - يكون للسلطة جهازها الخاص من الموظفين والمستخدمين ، ويجري تعيينهم وتحدد شروط استخدامهم وعزلهم وانتهاء خدماتهم وتحديد رواتبهم وعلاواتهم ومكافآتهم وتعيين واجباتهم وحقوقهم وسائر الامور الاخرى المتعلقة بهم بموجب النظمه خاصه تصدر بمقتضى هذا القانون ، وإلى ان تصدر هذه النظمه تطبق على الموظفين والمستخدمين في السلطة احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به

ب- ينقل الموظفون والمستخدمون العاملون في مديرية الطيران المدني عند نفاذ احكام هذا القانون الى السلطة وذلك بكامل حقوقهم - والالتزامات المترتبة عليهم ، وتعتبر خدماتهم السابقة في تلك المديرية جزءا من خدماتهم في السلطة على ان لا تسرى احكام قانون التقاعد المدني الا على الموظفين التابعين للتقاعد بموجب احكام قانون التقاعد المدني والذين يختارون الاستمرار بتقاضى رواتبهم بموجب نظام الخدمة المدنية .

ج - للسلطة حق تنفيذ المشاريع الاسكانية الخاصة بتأمين السكن الوظيفي للعاملين فيها ، وتحدد شروط تأجيرها لهم وسائر الاحكام المتعلقة بها بنظام يصدر بمقتضى هذا القانون .

المادة ١٠ - ١ - يعين المدير العام ويحدد راتبه وحقوقه المالية الاخرى بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ، على ان يفتقر القرار بالارادة الملكية النيابية .

ب- يتولى المدير العام ادارة السلطة ويكون مسؤولا عن تطبيق السياسة العامة للسلطة وعن حسن سير العمل فيها من الناحيتين الادارية والفنية .

المادة ١١ - تكون موازنة السلطة جزء من الموازنة العامة للدولة وتعتبر واردات السلطة ملكا لخزينة :

المادة ١٢ - ١ - لمجلس الوزراء ان يصدر النظمه اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك الرسوم والاجور التي تقوم السلطة بتحديدتها وتحصيلها .

ب- الى ان تصدر النظمه المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة يستمر العمل بجميع النظمه الصادرة قبل نفاذ هذا القانون بما في ذلك انظمة الرسوم والاجور وتعتبر كأنها صادرة بمقتضاه .

المادة ١٣ - يلغى اي نص في اي تشريع آخر الى المدى الذي يتعارض فيه مع احكام هذا القانون .

المادة ١٤ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٨٢/٤/٤

الحسين بن طلال

وزير الثقافة والشباب	وزير	وزير	رئيس الوزراء
وزير السياحة والآثار	المالية	الاعمال	وزير الدفاع
معن ابو نوار	سليم مساعده	عبدان ابو عوده	مفر بخران
وزير شؤون	وزير المواصلات	وزير	وزير
الارض المحتلة	وزير الصحة بالوكالة	الزراعة	المعدل
حسن ابراهيم	الدكتور محمد عضوب الزين	مروان دودين	احمد عبدالكريم الطراونة
وزير	وزير الداخلية	وزير	وزير الاوقاف والشؤون
التدوين		الخارجية	والخدمات الاسلانية
ابراهيم ايوب	سليمان حرار	مروان القاسم	كامل الشريف
وزيرة	وزير	وزير دولة لشؤون	وزير دولة لشؤون رئاسة
التربية الاجتماعية	التربية والتعليم	رئاسة الوزراء	الوزراء ووزير النقل
النصام المدني	الدكتور سميد النل	حكيت السكيت	المهندس علي السحبيات
وزير الشؤون البلدية	وزير الاشغال العامة	وزير	وزير
والقروية والبيئة	المهندس هوني المصري	وليد عصفور	المعدل
حسن الووني		الدكتور جواد المناني	

نظام موظفي مؤسسة الموانئ

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٢/٣/١٤
أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٤) لسنة ١٩٨٢

نظام موظفي مؤسسة الموانئ

صادر بالاستناد الى المادة ١٥ من قانون مؤسسة الموانئ المؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٧٨

الفصل الاول

تعريف

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام موظفي مؤسسة الموانئ لسنة ١٩٨٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تحدد الترتين على غير ذلك :-

المؤسسة	مؤسسة الموانئ
المجلس	مجلس إدارة المؤسسة
الرئيس	رئيس المجلس
الوزير	وزير التتسل
المدير العام	مدير عام المؤسسة
الملاك	مجموع الوظائف والدرجات والرواتب المحددة لها وفق ماهو مبين في جدول تشكيلات وظائف المؤسسة الذي يقره مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس .

لجنة الموظفين المؤلفة بمقتضى احكام هذا النظام .
كل شخص يبين بقرار من المرجع المختص في وظيفة مدرجة في ملاك المؤسسة .

المادة ٣ - مع مراعاة احكام المادة (٤) من هذا النظام تسري احكام هذا النظام على جميع الموظفين الذين سيتقاضون رواتبهم من موازنة المؤسسة وذلك باستثناء الموظفين بعقد فلتطيق عليهم احكام هذا النظام بالقدر الذي لا تتعارض فيه مع الشروط المبينة في عقود استخدامهم .

المادة ٤ - ١ - تطبق احكام نظام الخدمة المدنية رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ واي نظام آخر يعدله او يجل حله على موظفي المؤسسة في الحالات غير المنصوص عليها في هذا النظام .

ب- تحقيقا للغايات المقصودة في الفقرة (أ) من هذه المادة يمارس المجلس صلاحيات مجلس الوزراء ورئيس الوزراء ويمارس الرئيس صلاحيات الوزير المختص كما يمارس المدير العام صلاحيات الوكيل .

الفصل الثاني

ملاك المؤسسة

المادة ٥ - ١ - يقسم موظفو المؤسسة الى :-

١ - موظفين مصنفين وهم الذين يمينون في وظائف مصنفه وفقا للدرجات المبينة في المادة (٦) من هذا النظام .

٢ - موظفين غير مصنفين وهم الذين يمينون في الفئات المنصوص عليها في المادة (٧) من هذا النظام .

٣ - موظفين بعقود وهم الذين يمينون لمدة محدودة بموجب عقود للقيام باعمال ومهام تتميز بالاختصاص والخبرة بوظائف مدرجة في جدول تشكيلات المؤسسة او على حساب الخصصات المرصودة في موازنة المؤسسة لهذا الغرض .

ب- يحق للمدير العام تعيين اشخاص للعمل في المؤسسة لقاء اجور يومية ويخضعون لقانون العمل المعمول به .

المادة ٦ - ١ - تحدد درجة الموظف المصنف وراتبه وزيادته السنوية كما يلي :-

الدرجة	ادنى مربوطها بالدينار	اقل مربوطها بالدينار	مقدار الزيادة بالدينار
الاولى	٢٠٥	٢٧٧	٨
الثانية	١٤٧	١٩٦٥	٥٥
الثالثة	١٠٥	١٤١	٤٥
الرابعة	٧٥	٩٩٥	٣٥
الخامسة	٥٣	٧٠٥	٢٥
السادسة	٤٠	٤٨	٢

المادة ٧ - ١ - تحدد فئات الموظف غير المصنف وراتبه وزيادته السنوية كما يلي على ان يتم التعيين في اي منها لأول مرة بالحد الأدنى المقرر لها على ان تؤخذ الخبرة بعين الاعتبار في اي زيادة على ذلك الراتب :

الفئة	الوظيفة	ادنى	اقل	الزيادة
الوظيفة	مربوطها	مربوطها	السنوية	
اولى / أ	رئيس قسم (الخامسة ، الشحن ، التحميل ، البحرية ، التلي ، والرفصيف) .	١٣٠	٢٣٢	٦
اولى / ب	مساعد رئيس قسم (الخامسة ، الشحن ، التحميل ، البحرية ، التلي ، والرفصيف) ، مدير ، رئيس باخرة ، مراقب حركة ، مراقب سكن ، مفتش عمل ، فني أ ، مهني أ ، سائق ومشغل الاجهزة الثقيلة للتفريغ والتحميل والقطع البحرية والمركبات الكبيرة واي آلية تزيد قوتها حشرين طن .	٨٣	١٨٣	٥

ثانية / ١ رئيس حرس ، رئيس مرافق السدوم
رئيس قسم سلامة العمال ، فني / ب
مهني / ب ، اطفائي ١ ، رئيس غير ، سائقي
ومشغلي الأجهزة الخفيفة للتفريق والتحميل
والقطع البحري واي آليه تقل مقدرتها
عن عشرين طن .

ثانية / ب سائق سيارة صالون ، فني ج ، مهني ج
اطفائي ب ، مراقب (دوام ، عمال ، قبان
روافع ، سلامة ، امنية ، ادوات تفريق
صحي ، تسليم ، ساحه) بحري ، طاعي
سفري ، معرض ، مكافح حشرات
مامور (مقسم ، توكس ، لوازم فني)
كاتب محاسبه ، طابع .

ثالثة / ١ كاتب (فني ، وصيف ، عمليات
لوازم) ، اطفائي ج .

ثالثة / ب جارن ، منطف بستلي ، مراسل .
ب - يحدد مجلس الوزراء عدد الوظائف غير المصنفة في كل فئة بناء على تنسيق المجلس .

المادة ٨ - تجري معاملة موظفي المؤسسة الموجودين في الوظيفة بمقتضى احكام هذا النظام وفقا للائسن التالية :-
١ - يبقى الموظفون المصفون بموجب نظام ائدنه المدنية المعمول به خاضعين لاحكام هذا النظام
ولاحكام قانون التقاعد المدني اذا كانت خدماتهم تابعة للتقاعد بمقتضاه ، ويزاد الراتب الاساسي
لكل منهم بما نسبته الثلث وتعتبر هذه الزيادة جزءا من الراتب لجميع الغايات قاعدة الغايات
المتعلقة بالتقاعد .
ب - واما باقي موظفي المؤسسة فتجري معاملتهم بموجب هذا النظام . كما يلي هل ان لا يؤدي ذلك الى
تحويل راتب اي منهم :-

١ - الموظفون الخاضعون لاحكام نظام موظفي المؤسسة البحرية رقم (١١٠) لسنة ١٩٧١
يجري تصنيف كل منهم في الدرجة او نقله الى الفئة التي يستحقها بمقتضى هذا
النظام في ضوء الراتب الذي يتقاضاه عند نفاذ هذا النظام على ان تراعى في ذلك
المؤهلات التي يحملها .

٢ - الموظفون غير المصنفين الخاضعين لنظام الخدمة المدنية رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ . يجري
تصنيف كل منهم في الدرجة او نقله الى الفئة التي يستحقها في ضوء الراتب السلي
سجلده المجلس له بمقتضى احكام المادتين (٦) و (٧) من هذا النظام وذلك وفقا
للمؤهلات التي يحملها او الخبرات التي يمارس وظيفة على اساسها .

٣ - اذا تعلق تصنيف او نقل اي موظف بمقتضى احكام هذا المادة لاي سبب من
الاسباب ففجرى لسيوة اوضاعه بموجب عقد مع المؤسسة وذلك للاستمرار في
وظيفة بالراتب الذي يتقاضاه عند نفاذ هذا النظام .

ج - يتم تطبيق احكام البنود (١) و (٢) و (٣) من الفقرة (ب) من هذه

المادة بقرار من المجلس بناء على تنسيق لجنة يشكها من موظفي المؤسسة ويسمى
رئيسا لها من بين أعضائها على ان يكون لكل من ديوان الموظفين ودائرة الموازنة
العامة ممثل فيها يعينه رئيس ديوان الموظفين ومدير عام دائرة الموازنة العامة حسب
مقتضى الحال .

المادة ٩ - في حالة وصول الموظف الى اعلى مربوط الدرجة او الفئة التي يشغلها وليس بالامكان
ترقيعه الى الدرجة او الفئة الاعلى لاي سبب من الاسباب فينتج زيادته السنوية
كما هي مقررة لدرجته او منته لده انصافا (٥) سنوات .

المادة ١٠ - تؤلف في المؤسسة لجنة من خمسة موظفين من كبار موظفي المؤسسة لا تقل درجة
اي منهم عن الثالثة تسمى لجنة الموظفين ، يعينهم المجلس بمقتضى من المدير العام
ويعين احدهم رئيسا للجنة وتتخذ قراراتها بالايجاب او بالاكثرية وتفصل اللجنة بتقديم
التنسيق في الامور التالية :-

١ - تعيين الموظفين وترقيتهم وزيادة رواتبهم وتحديد علاواتهم وانهاء خدماتهم
واتخاذ الاجراءات التأديبية بحقهم .

ب - ترشيح الموظفين للبعثات العلمية والتدريبية .

ج - اي مهام اخرى يحيلها المدير العام على اللجنة مما يدخل ضمن صلاحياته بمقتضى
احكام هذا النظام .

الفصل الثالث

تعيين الموظفين

المادة ١١ - يشترط في من يعين في المؤسسة ما يلي :-

- ١ - ان يكون اردني الجنسية .
- ٢ - ان يكون قد اكمل السنة الثامنة عشر من عمره .
- ٣ - ان يكون لائقا صحيا بقرار من الجهة المختصة .
- ٤ - ان يكون حسن السيرة والسلوك .
- ٥ - ان يكون متمتعا بحقوقه المدنية غير محكوم عليه بجناية او جنحة مخلة
بالشرف كالسرقة والاحتيال والاختلاس والتزوير والرشوة وسوء الائتمان
والشهادة الكاذبة واية جريمة اخرى مخلة بالاخلاق العامة .
- ٦ - ان يكون حائزا على المؤهلات العلمية او الخبرات التي تتطلبها طبيعة
الوظيفة التي يعين فيها .

المادة ١٢ - ١ - يعين الموظفون المصفون في الدرجات الاولى والثانية والموظفون بمعدود الذين
تزيد رواتبهم عن مائة وخمسين دينار بقرار من المجلس بناء على توصية المدير
العام وتنسيق اللجنة .

ب - يتم تعيين باقي الموظفين في المؤسسة بقرار من المدير العام بناء على تنسيق
اللجنة .

ج - عند تعيين الموظف في المؤسسة لأول مرة يكون تحت التجربة لمدة سنة .
المادة ١٣ - ١ - يجوز تعيين اصحاب المؤهلات الفنية اثناء في الوظائف المسنفة في المؤسسة بدرجات
ورواتب تزيد على الدرجات والرواتب التالية :-
١ - حائزو شهادة الدراسة الثانوية العامة (التوجيهي) او ما يعادلها الذي مربوط
الدرجة المتوسطة .

ب - خريجو الكليات أو المعاهد التي مدة الدراسة الكلية فيها سنة واحدة بعد شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها راتب السنة الثالثة من الدرجة السادسة .

ج - خريجو الكليات أو المعاهد التي مدة الدراسة الكلية فيها سنتان بعد شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها راتب مربوط الدرجة الخامسة .

د - خريجو الكليات أو المعاهد التي مدة الدراسة الكلية فيها ثلاث سنوات بعد شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها راتب السنة الرابعة من الدرجة الخامسة .

هـ - خريجو الجامعات والكليات من حملة الشهادة الجامعية الأولى (ليسانس أو بكالوريوس) بآفاق مربوط الدرجة الرابعة .

و - خريجو الجامعات والكليات العالية الذين يحملون شهادة دبلوم الدراسات العليا بعد الحصول على الشهادة الجامعية الأولى براتب السنة الثالثة من الدرجة الرابعة .

ز - خريجو كليات الهندسة الذين يحملون شهادة البكالوريوس والمسجلون في نقابة المهندسين براتب السنة الثالثة من الدرجة الرابعة .

ح - خريجو كليات الهندسة الذين يحملون شهادة البكالوريوس والمسجلون في نقابة المهندسين براتب السنة الأولى من الدرجة الثالثة .

ط - خريجو كليات الهندسة الذين يحملون شهادة الماجستير والمسجلون في نقابة المهندسين براتب السنة الأولى من الدرجة الثالثة .

ي - حاملو شهادة الدكتوراه براتب السنة الخامسة من الدرجة الثالثة .

المادة ١٤ - لا يجوز أن يعين موظف بالدرجة الأولى أو بالدرجة الثانية أو يرفع إلى أي منهما إلا إذا كان حائزاً على الشهادة الجامعية الأولى على الأقل .

المادة ١٥ - يجوز أخذ الخبرة العملية بعين الاعتبار في تحديد درجة أو راتب المرشح لأي وظيفة في المؤسسة شريطة أن تكون الخبرة بما يتطلبها العمل في المؤسسة وأن تعتمد الخبرة التي يكسبها المرشح بعد حصوله على المؤهل العلمي الذي تم التعيين بموجبيه .

الفصل الرابع الزيادة والترقية والمكافأة

المادة ١٦ - يتخذ اليوم الأول من شهر كانون الثاني من كل سنة موعداً لمخ الزيادة السنوية العادية للموظف وينتج زيادة نسبية للأرب دينار حسب مقتضى الحال من المدة الواقعة بين تاريخ تعيينه والحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من تلك السنة وتنتج هذه الزيادة بقرار من المدير العام .

المادة ١٧ - يجري إعداد تقرير سنوية من عمل وسلوك جميع الموظفين في الدرجات الثانية إلى السادسة والموظفين غير المصنفين حسب المصالح التي يقرها المدير العام وتعدر كتابة الموظف بأحد التقديرات التالية : -
ممتاز ، جيد جداً ، جيد ، متوسط ، ضعيف .

المادة ١٨ - ١ - يرفع الموظف الذي يرد عليه تقرير بدرجة (متوسط) إلى بظافر تصديره ويقرر الموظف الذي يرد عليه تقرير بدرجة (ضعيف) ويطلب من كل منهما تصديره ويقرر عمله ويتلقى تصديره .
ب - يحال الموظف الذي يرد عليه تقريران سنويان متتاليان بدرجة (ضعيف) إلى المجلس الإداري الأعلى الذي يرفع عليه إحدى التقديرات المصنوعة عليها في الفترات (د - ج) من المادة (١٤) من هذا النظام .

المادة ١٩ - يجوز للمدير العام أن يمنح الموظف الذي يبدي جدارة في عمله زيادة سنوية اضافية واحدة كما هي مقرر للدرجة أو لمرتبة على أن يكون قد ورد منه تقريران سنويان متتاليان بدرجة (ممتاز) وعلى أن لا يحصل على أكثر من زيادتين سنويتين متتاليتين في الدرجة الواحدة ، وتنتج هذه الزيادة في اليوم الأول من شهر كانون الثاني من السنة التالية مباشرة للسنة التي يتعلق بها التقرير الأخير .

المادة ٢٠ - ١ - يتم ترقيع الموظفين إلى الدرجتين الأولى والثانية بقرار من المجلس بناء على تشييب اللجنة .

ب - يتم ترقيع باقي الموظفين في الدرجات الأخرى بقرار من المدير العام بناء على تشييب اللجنة .

المادة ٢١ - يجوز ترقيع الموظف المصنف من درجة إلى درجة أعلى شافرة إذا كان مستوفياً للشروط التالية :-

١ - أن يكون قد أمضى في خدمة المؤسسة مدة سنتين على الأقل .

ب - أن يكون راتبه الشهري قد تجاوز :-

١ - راتب السنة الثالثة من الدرجة السادسة إذا كان الترقيع إلى الدرجة الخامسة .

٢ - راتب السنة الرابعة من الدرجة الخامسة أو الرابعة إذا كان الترقيع إلى الدرجة الرابعة أو الثالثة على التوالي .

٣ - راتب السنة الخامسة من الدرجة الثالثة أو الثانية إذا كان الترقيع إلى الدرجة الثانية أو الأولى على التوالي .

ج - أن يكون آخر تقريرين سنويين قد وردا منه بتقدير جيد جداً على الأقل .

د - يراعى في تقييم عمل أي موظف عند ترقيعه إلى الوظائف العلمية الحاصل عليها والكفاءة في العمل والاندفاع في الدرجة .

المادة ٢٢ - ١ - إذا حصل موظف على مؤهل علمي جديد أعلى من المؤهل الذي يحمله ويتصل مباشرة بعمل المؤسسة فيجوز للمدير العام بناء على تشييب اللجنة منح للموظف الراتب المقرر للشهادة التي حصل عليها حسب أحكام هذا النظام إذا كان الراتب الذي يتقاضاه أقل من راتب الشهادة ، أما إذا كان راتبه مساوياً للراتب المقرر لتلك الشهادة أو يزيد عليه فيجوز منحه ما يلي :-

١ - زيادة سنوية واحدة إذا حصل على شهادة البكالوريوس أو الدبلوم .

٢ - زيادتين سنويتين إذا حصل على شهادة الماجستير شريطة أن لا يكون قد حصل على زيادة الدبلوم المصنوع عليها في البند (١) من هذه الفقرة والا فيعطى زيادة سنوية واحدة .

٣ - ثلاث زيادات سنوية إذا حصل على شهادة الدكتوراه شريطة أن لا يكون قد حصل على الزيادة المقررة في البندين (١ و ٢) من هذه الفقرة أما إذا كان الموظف قد حصل على تلك الفئحة فربح بعد الزيادات بحيث لا يجاوز مجموع ما يمنح له ثلاث زيادات سنوية .

ب - يجوز تصنيف الموظف غير المصنف إذا حصل على مؤهل علمي أو فني يحلله للتعين في الوظائف المصنفة .

هكذا من الأشهر

المادة ٢٣ - ١ - يجوز منح الموظف زيادة سنوية واحدة في أي من الحالتين التاليتين :

أ - إذا أكل إنتاج دورة تدريبية تصل بطبيعتها عمله لا تقل مدتها عن أربعة أشهر أو ما يعادلها أو (١٩٢) ساعة تدريبية فعلية أو ما يعادلها من الساعات المعتمدة .

٢ - إذا حضر دورة تدريبية أو أكثر تصل بطبيعتها عمله لمدة لا تقل عن ستة أشهر أو ما يعادلها أو (١٩٢) ساعة تدريبية فعلية أو ما يعادلها من الساعات مقررته والبت أنه دائم ما لا يقل عن ٨٠٪ من مدة الدورة أو الدورات .

ب - لغايات هذه المادة تعني عبارة الساعات المعتمدة :

وحدة دراسية تدريبية تتكون من ست عشرة ساعة دراسية تدريبية صافية مقررته في منهاج الدورة أو البرنامج وتتطلب دراسة خارجية مرافقة تعادل اثنتين وثلاثين ساعة .

المادة ٢٤ - ١ - يصرف للمدير العام ولجميع الموظفين في المؤسسة مكافأة تعادل رواتبهم وعلاواتهم من شهر في السنة تنفع في نهاية شهر كانون الأول من كل سنة .

ب - لا تصرف هذه المكافأة من المدة التي لا يتقاضى المدير العام أو الموظف عنها راتباً لأي سبب كان إذا زادت هذه المدة عن شهر واحد .

المادة ٢٥ - تحصل المؤسسة نفقات تركيب الهواتف ونقلها ورسوم الاشتراك فيها وأجور المخابرات الرسمية وذلك للمدير العام ولاي موظف آخر يرى المجلس ضرورة وجود هاتف في منزله .

الفصل الخامس النقل والتكليف والانتداب والإعارة

المادة ٢٦ - للمدير العام نقل أي موظف من وظيفة إلى أخرى من نفس المستوى ونفس الدرجة والراتب وفقاً لمصطلحات العمل ومصلحة المؤسسة وله مند شهور وظيفة لأي سبب كان ، تكليف موظف آخر للقيام بها أثناء الدوام الرسمي وذلك بالامتناع إلى وظيفته الأصلية ، ولا يتقاضى الموظف المكلف أي علاوات أو مكافآت لقاء تهيئه بالأعمال الإضافية التي كلف بها .

المادة ٢٧ - ١ - للمجلس انتداب أي موظف للعمل في إحدى الدوائر الحكومية أو المؤسسات العامة الرسمية بطلب منها على أن لا تتجاوز مدة الانتداب سنة واحدة .

ب - يتقاضى الموظف المنتدب رواتبه ومكافآته المستحقة من المؤسسة .

المادة ٢٨ - يجوز للمجلس الموافقة على إعارة أي موظف بصفتك للخدمة في الدوائر والمؤسسات الحكومية والدولية وذلك بنام على طلبها وبعد موافقة الموظف وبراى في ذلك :

أ - يقرر المجلس مدة الإعارة وشروطها الأخرى على أن لا تتجاوز مدتها ثلاث سنوات ولا يجوز إعارة أي موظف بعد تلك المدة إلا بعد مرور ثلاث سنوات على انتهاء الإعارة السابقة على الأقل .

ب - تعتبر المدة التي يقضيها الموظف معاراً خفية في المؤسسة وتحسب لغايات استحقاق الزيادة السنوية والترقيع .

ج - لا يتقاضى الموظف المعار طيلة مدة إعارته من المؤسسة أي جزء من راتبه وعلاواته ومكافآته ولا يستحق أي إجازات من مدة الإعارة .

د - يعاد الموظف عند انتهاء إعارته إلى وظيفته السابقة أو إلى وظيفة بنسبة أخرى ذات راتب يعادل راتبه الذي يستقطه لو لم يفر إعارته .

الفصل السادس الدوام والإجازات

المادة ٢٩ - تنظم شؤون الدوام والإجازات موظفي المؤسسة بما هو غير منصوص عليه في هذا النظام بمقتضى تعليمات يصدرها المدير العام .

المادة ٣٠ - يكون الدوام الرسمي لجميع موظفي المؤسسة (٨) ساعات في اليوم وللمدير العام تكليف أي موظف بالدوام بعد انتهاء دوامه الرسمي أو يوم عطلة بمقابل أجور إضافية وذلك بموجب تعليمات يضعها المجلس لهذه الغاية .

المادة ٣١ - ١ - يعتبر الموظف ناقداً لوظيفته إذا تغيب عن عمله دون سبب مقبول لأكثر من خمسة عشر يوماً متفرقة خلال السنة الواحدة أو أكثر من سبعة أيام متتالية ويصدر القرار في هذه الحالة من قبل المراجع المختص بالتعيين .

ب - لا يستحق الموظف أي رواتب أو علاوات أو مكافآت عن المدة التي يغيب فيها عن مركز عمله الرسمي دون عذر مقبول .

المادة ٣٢ - يستحق المدير العام والموظفون في المؤسسة إجازاتهم السنوية العادية وتنتفع لهم على الوجه التالي :

أ - المدير العام
ب - ١ - الموظف من الدرجة الأولى أو الثانية
أو الثالثة أو الرابعة ، والموظف غير
المسند الذي يزيد راتبه من ٩٠ ديناراً .

٢ - الموظف من الدرجة الخامسة أو
السادسة والموظف غير المسند
الذي راتبه لغاية ٩٠ ديناراً .

المادة ٣٣ - ينتفع الموظف إجازة مرضية بقرار من الطبيب المختص إذا كانت مدة الإجازة لا تزيد عن أسبوع واحد وتحسم من إجازته السنوية العادية وإذا ما زادت من ذلك فتنفع من اللجنة الطبية المختصة ولا تحسم من إجازته السنوية العادية .

المادة ٣٤ - يتقاضى الموظف الإجازة مرضية راتبه كاملاً مع العلاوات عن الشهور الستة الأولى ونسب راتبه مع العلاوات وكامل العلاوة الإضافية من المدة التي يقضيها في المرض بعد ذلك لمدة ستة أشهر أخرى ويعبر بدء مدة الإجازة المرضية من التاريخ الذي تحدده اللجنة الطبية المختصة .

المادة ٣٥ - ١ - إذا لم يشف الموظف من مرضه بعد انتهاء مدة السنة المهيئة في المادة (٢٤) من هذا النظام فتعاد مدينته من قبل اللجنة فإذا وجدت لدى معالته مرة ثانية أن مرضه غير قابل للشفا فتنهي خدماته بقرار من المجلس إذا كان من موظفي الدرجة الأولى أو الثانية ، وبقرار من المدير العام بالنسبة لبقية الموظفين .

ب - إذا وجدت اللجنة الطبية لدى معالته الموظف بعد مرور السنة المشار إليها أن مرضه قابل للشفا ولكنه ليس قادراً على استئناف عمله فللمجلس تحديد إجازته المرضية مدة أخرى لا تتجاوز ستة أشهر بدون راتب أو علاوات باستثناء العلاوة الإضافية التي يجب أن تدفع كاملة في جميع الأحوال .

ج - لا يجوز إنهاء عمل الموظف لعدم لياقته الصحية ، ولو قررت اللجنة الطبية أنه أصبح عاجزاً عن القيام بهام وظيفته وأنه لا فائدة ترجى من تحديد إجازته المرضية ، إلا بعد أن يكون قد أعطى إجازة مرضية لا تقل عن ستة أشهر برباط كامل مع العلاوات كحد أدنى وذلك من التاريخ الذي تحدده اللجنة الطبية بداية لمدة إجازته المرضية .

المادة ٣٦ - للمدير العام في حالة عدم استحقاق الموظف اجازة عادية ان يمنحه اجازة عرضية براتب وملاوات ادة لا تتجاوز اسبوعين في السنة ويدون راتب وملاوات ادة لا تتجاوز ثلاثة اسابيع في السنة لأسباب طارئة .

المادة ٣٧ - ١ - يجوز للمجلس منح الموظف اجازة دراسية بدون راتب او ملاوات لمدة لا تزيد في مجموعها على سنتين خلال خدمته بنية تخصصين بمستواه الثقافي او العلمي او المهني او المهني اذا كان للتخصص علاقة مباشرة بواجبات المؤسسة وتنتج تلك الاجازة بقرار من المرجع المختص بالتعيين ، ولا يتقاضى الموظف المجاز اجازة دراسية علاوة سفر ولجوء لتتأهل او اي ملاوات اخرى ، ولا تعتبر تلك الاجازة من خدمته الفعلية في المؤسسة .

ب - اذا كانت الاجازة الدراسية بقصد الحصول على شهادة الدكتوراه فيجوز تديدتها لسنة ثلاثة .

ج - لا يجوز منح الموظف اجازة دراسية الا اذا اكمل مدة لا تقل عن ثلاث سنوات في خدمة المؤسسة وحصل على وثيقة قبول رسمية من الجهة التي يرغب الدراسة او التدريب فيها .

د - على الموظف بعد انتهاء اجازته الدراسية ان يقدم وثيقة مصدقة من الجهة التي درس او تدريب فيها تبين سير دراسته او تدريبه الى المؤسسة واذا قصر من ذلك خلال مدة شهرين من انتهاء اجازته يعتبر ملقدا لوظيفته من تاريخ بدء اجازته .

هـ - يجوز له وظيفة الموظف الذي اجاز اجازة دراسية بصورة مؤقتة بموجب عقد او بوكالة ولدة لا تزيد عن مدة الاجازة الدراسية ولا يجوز له الوظيفة بكثر من موظف واحد ، على ان ينص العقد على انتهاء خدمة الموظف المتعاقد في حالة الغاء اجازة الموظف قبل انقضاء مدتها المقررة .

المادة ٣٨ - تستحق الوظيفة الحاصل عند الولادة اجازة اربعة اضعافها اربعون يوما براتب كامل مع الملاوات بناء على تقرير طبي من طبيب او قابلة قانونية ولا تعتبر هذه الاجازة جزءا من الاجازة السنوية العادية .

المادة ٣٩ - يمنح الموظف الذي يود اداء مريضة الحج اجازة لا تزيد مدتها عن (٢١) يوما براتب كامل مع الملاوات بالاضافة الى الاجازة العادية التي يستحقها ولا تمنح هذه الاجازة للموظف الا مرة واحدة طيلة مدة خدمته في المؤسسة وذلك بقرار من المدير العام .

المادة ٤٠ - تسري احكام الاجازات المرضية والدراسية واجازة الحج على المدير العام .

الفصل السابع

المعالجة الطبية والأمراض

المادة ٤١ - تطبيق احكام نظام التأمين الصحي المعمول به في الحكومة او اي نظام يعمله او يحل محله على موظفي المؤسسة .

الفصل الثامن

الاجراءات التأديبية

المادة ٤٢ - اذا ارتكب الموظف مخالفة للقوانين والانظمة والاضوابط والقرارات المعمول بها او اقدم على اي تصرف اثره من اجل بطلان الوظيفات والصلاحيات الممنولة به او يفرط في موقعه عليه احدى العقوبات المستلقة التالية : -

١ - التنبيه الشفهي .

ب - التنبيه الخطي .

ج - الخصم من الراتب الشهري الاساسي بما لا يزيد عن ريعه في الشهر الواحد .

د - حجب الزيادة السنوية العادية .

هـ - تاخير الترفيع .

و - تنزيل الراتب .

ز - تنزيل الدرجة .

ح - الاستغناء عن الخدمة .

ط - العزل .

المادة ٤٣ - ١ - تفرض عقوبات التنبيه والاذار والخصم من الراتب وحجب الزيادة السنوية العادية على جميع الموظفين بقرار من المرجع المختص بالتعيين بناء على تشييب اللجنة .

ب - تفرض عقوبات تاخير الترفيع وتنزيل الراتب وتنزيل الدرجة والعزل على جميع الموظفين بقرار من المجلس بناء على تشييب اللجنة .

المادة ٤٤ - يستغنى عن خدمات الموظف في احدى الحالات التالية بقرار من المجلس : -

١ - اذا عوقب بتوقيف زيادته السنوية لسنتين متتاليتين .

ب - اذا عوقب بتاخير ترقيته ثم ارتكب ذنباً اخر استوجب معاقبته باحدى العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام خلال سنتين متتاليتين .

ج - اذا ورد عنه تقريران سنويان متتاليان بتقدير ضعيف واخذت اللجنة بهذا التقرير .

د - اذا فقد احد شروط التعيين المنصوص عليها في هذا النظام .

المادة ٤٥ - ١ - يعزل الموظف في احد الاحوال التالية : -

١ - اذا صدر قرار تأديبي من المجلس بعزله .

٢ - اذا عوقب بتنزيل درجته ثم ارتكب ذنباً اخر وعرضت عليه عقوبة تنزيل الدرجة مرة ثانية .

٣ - اذا حكم عليه من محكمة مختصة بجنابة او جنحة مخلة بالشرف كالسرقة والاحتيال والاختلاس والتزوير والرشوة وسوء الائتمان والشهادة الكاذبة او اية جريمة مخلة بالاخلاق العامة واكتسب الحكم الدرجة القطعية .

٤ - اذا حكم عليه بالحبس من محكمة اردنية مختصة في اية جريمة اخرى لمدة شهرين على الاقل .

ب - تتخذ القرارات لتنفيذ اجراءات العزل في الحالات المنصوص عليها في هذه المادة من قبل المجلس .

المادة ٤٦ - اذا اتهمت دعوى جزائية ضد الموظف فيجب ان لا تقطع بقته اي اجراءات تأديبية ناشئة عن التهمة الجزائية الموجهة اليه الا بعد ان يصدر الحكم النهائي في القضية الجزائية .

المادة ٤٧ - ١ - على المدير العام ان يتكبد الموظف من العمل اذا احيل الى اللجنة او المدير العام او الى المحكمة وله ان يطلب من الجهات المختصة منع الموظف المحال من مغادرة المملكة .

ب - للموظف المكفوف يده عن العمل الحق في ان يتقاضى نسبة من مجموع ما يتقاضاه من راتب وملاوات لا تزيد عن النصف ، حسبما يقرره المدير العام وذلك عن كامل المدة المكفوف يده الموظف فيها من العمل .

ج - اذا برىء الموظف الموقوف عن العمل من التهم الموجهة اليه يستحق راتبه كاملاً مع الملاوات عن المدة التي اوقف فيها من العمل . واذا لم تسفر الاجراءات المتخذة ببقته عن عزله او الاستغناء من خدماته يستحق راتبه كاملاً مع الملاوات من المدة التي اوقف فيها من العمل اذا كانت تلك المدة ستة اشهر او اقل . اما اذا زادت مدة وقته عن العمل من ستة اشهر فيستحق راتبه كاملاً مع الملاوات من الستة اشهر الاولى ونصف الراتب مع نصف الملاوات عن المدة الزائدة عن الستة اشهر .

الفصل التاسع
انتهاء الخدمة والمكافآت

- المادة (٨) - تعتبر خدمة الموظف بمثابة في إحدى الحالات التالية :-
- أ - قبول الاستقالة .
 - ب - الأحالة على التقاعد .
 - ج - نقد الوظيفة .
 - د - عدم اللياقة الصحية .
 - هـ - الاستقضاء من الخدمة .
 - و - العزل .
 - ز - بولغ من الستين للمجلس تهديد الخدمة في هذه الحالة لمدة لا تزيد من خمس سنوات .

المادة ٤٩ - ١

- ب - قبل استقالة الموظف بقرار من المرجع المستعفى التوقيع .
ب - قبل استقالة الذي يرغب في تقديم استقالته ان تكون الاستقالة خطية وان يقدمها قبل شهر واحد على الاقل من التاريخ الذي يحدده لنفاذها وعليه ان يسفر في اذاه واجباته الى ان يسلمه ائتمار خطيا بقبولها .
المادة ٢٤ - اذا انتهت خدمة الموظف في المؤسسة لاي سبب كان با عدا الاستقالة وفقد الوظيفة والعزل يندفع له مالي :
أ - الرواتب والملاوات المستحقة له حتى تاريخ انتهاء الخدمة .
ب - راتب الاجازة العادية المستحقة له حتى تاريخ انتهاء خدمته .
ج - ما يسعق من المكافأة السنوية من مدة خدمته في تلك السنة بمقتضى المادة (٢٢) في هذا القانون .
د - راتب شهر من كل سنة تقضاها في خدمة المؤسسة قبل شموله بالفصل الاجتيازي .
و راتب شهرين الاخرين بعد شموله بالفصل .

الفصل العاشر
مكة عام ١٢٠٠

- المادة ٥١ - تعتبر المدة التي إضامها الموظف في خدمة المؤسسة قبل صدور هذا النظام جزءا لا يتجزأ من خدمته العملية في المؤسسة.
- المادة ٥٢ - الجلسي يتناول جميع تشييبات الواسع اصدار أي تعليمات ضرورية لتطبيق هذا النظام على أن لا تتعارض مع أحكامه أو تخالفها.
- المادة ٥٣ - ينشأ نظام موظفي المؤسسة البحرية رقم (١١٧) لسنة ١٩٦٧ ونظام الانتقال والسر لوظفائي المؤسسة البحرية رقم (٢٠) لسنة ١٩٧١.

1982/3/18

الحسين بن طاهر

[illegible]

فرض الحسين للهجة من الله في ملكه للهجة في الهاتمة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

رېښه علي ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٢/٤/٩

أمر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم (٢٥) لسنة ١٩٨٢

نظام معدل لنظام النقل على الطرق

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل انظام النقل على الطرق لسنة ١٩٨٢) ويقرأ مع النظام وقسم (٥٢) لسنة ١٩٧٨ المتعار به فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد. ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (٢) من النظام الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي : -
- ب- ان لا يتجاوز عدد السيارات التي يسمح بتسجيلها بمجمولة تزيد عن طن واحد. ولغاية خمسة اطنان (٥٠٠٠) خمسة آلاف سيارة لقاء رسم قدره ثلاثمائة دينار. من كل رقم. بالإضافة الى رسوم التسجيل والترحيل.

1982/8/8

الحسین بن طلال

[illegible]

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٨/٤/١٩٨٢ الموافق بروتوكول للتعاون الاقتصادي والتجاري بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية تركيا بشكله التالي .

بروتوكول للتعاون الاقتصادي والتجاري

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية تركيا

وفقا لأحكام المادة (٧) من الاتفاقية التجارية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية التركية لوقعة في ١٧/٦/١٩٨٠، عقدت اللجنة المشتركة اجتماعها الثاني في عمان في الفترة الواقعة ما بين (٢٧/٣-٤/٤/١٩٨٢). وقد ترأس الوفد الأردني معالي السيد وليد عصفور وزير الصناعة والتجارة والوفد التركي معالي السيد كمال كاتنورك وزير التجارة . مرفق قائمة بأسماء الوفدين في الملحقين أ ، ب . وخلال زيارة الوفد التركي حظي معالي السيد كمال كاتنورك بمقابلة سمو ولي العهد الأمير حسن . وقد عبر سموه أثناء المقابلة عن رغبته في توسيع وتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين . وأجرى معالي السيد كمال كاتنورك كذلك مقابلات مع كل من معالي وزير النقل المهندس علي السحيات ، معالي وزير التوطين السيد إبراهيم أيوب ، معالي وزير الأشغال العامة المهندس عوني المصري ، معالي وزير العمل الدكتور جواد العناني ، عطوفة رئيس المجلس القومي للتخطيط الدكتور حنا عودة ، وعطوفة رئيس الجمعية العلمية الملكية الدكتور البرت بطرس .

وقد بحث معالي السيد كمال كاتنورك خلال هذه الاجتماعات طرق ووسائل تطوير وتنمية العلاقات الثنائية بين البلدين في مجالات التعاون الاقتصادي المختلفة :

وقد قدم رئيسا الوفدين أثناء محادثات اللجنة المشتركة وضمن إطار الصداقة والتعاون بين البلدين ، شرحا مفصلا عن الوضع الاقتصادي في بلديهما وبرزوا الوضع الاقتصادي الصحي في كل من الأردن وتركيا . وكذلك أكدوا توفر إمكانيات أخرى لتطوير وتنمية التعاون الاقتصادي والتجاري الثنائي المصلحة كل من البلدين . وسيعقد لتحقيق ذلك اجتماع مائدة مستديرة في القره خلال عام يحضره المسؤولون الحكوميون في التخطيط ومن القطاع الخاص في كلا البلدين لاستكشاف مجالات التعاون الممكنة وتحديد الاجراءات الضرورية للامم اتخاذها بهذا الشأن .

وفي نهاية المحادثات اتفق الطرفان على ما يلي : -

التجارة : -

استعرض الطرفان تطور التجارة بين البلدين واعرضا عن رغبتها في استمرار هذا الاتجاه في المستقبل على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة .

ولتحقيق هذا الهدف فقد اتفقا على الأمور التالية : -

١ - تنويع السلع المتبادلة بين البلدين ، وفي هذا الشأن اعرب الجانب التركي عن رغبته في تنويع السلع ذات المنشأ الأردني المستوردة لتركيا .

٢ - تأسيس مراكز تجارية في بلديهما فقد اتفق الطرفان على ان يوصيا للجهات والمؤسسات المعنية في كلا البلدين من اجل الاحعداد لاجتماع خلال عام ١٩٨٢ لمناقشة التدابير اللازمة لاتخاذها من قبل الطرفين لاقامة مثل هذه المراكز وفقا للائحة النافذة المعمول في كلا البلدين .

٣ - تبادل البعثات التجارية . وجه الوفد التركي بهذا الخصوص دعوة لاتحاد الغرف التجارية الأردنية وغرفة صناعة عمان لزيارة تركيا خلال عام ١٩٨٢ للبحث مع اتحاد الغرف التركية حول طرق ووسائل تنمية العلاقات التجارية بين البلدين .

٤ - سيقوم الجانب التركي بشراء الكميات المتبقية من القوسفات الخلام المخصصة لعام ١٩٨٢ والمبينة في البروتوكول الموقع بين البلدين في عام ١٩٨٠ .

ومن ناحية اخرى سيقوم الجانب التركي بشراء (٦٠٠٠٠٠) طن من القوسفات الخلام كل عام خلال السنوات ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ .

٥ - (أ) تتعهد الحكومة التركية بتزويد الحكومة الأردنية بما لا يقل عن (٧٥٠٠٠) طن من القمح في عام ١٩٨٢ وفقا للأسعار العالمية والمواصفات والبرنامج الزمني الذي سيتفق عليه بين السلطات المختصة في كلا البلدين عند توقيع العقود وسيتم التعاقد بشأن التسليم والشروط الأخرى بين (T.M.O) مؤسسة المنتجات الزراعية التركية ووزارة التوطين الأردنية .

ب) يتعهد الجانب التركي بتزويد الأردن ب (٥٠٠٠٠) طن من الشعير لعام ١٩٨٢ طبقا للأسعار العالمية والمواصفات والبرنامج الزمني الذي سيتفق عليه بين الطرفين .

ج) يقوم الطرف التركي بتسهيل وتشجيع تزويد الأردن باحتياجاته من الحمص والعلس الاحمر ، المواشي الحية واللحوم ، على ان يتم التفاوض والاتفاق لها بعد على المواصفات والأسعار وبرنامج التسليم من قبل السلطات المختصة في كلا البلدين .

٦ - سيقوم الجانب التركي بتوجيه دعوة لوفد أردني يمثل المؤسسات الاستلاكية العسكرية والمدنية في الأردن لزيارة تركيا في المستقبل القريب لدراسة ومناقشة احتياجات هاتين المؤسسات من السلع التركية مع المؤسسة العسكرية للمساعدة المتبادلة (OYAK) ومؤسسة السلع الاستلاكية (GIMA) التركية .

٧ - اعرب الجانب التركي عن ارياحه لاشترائه الأردن في معرض ازمير الدولي . وبهذا الشأن ستخصص تركيا للأردن كوتا (حصص) لعام ١٩٨٢ وفقا لائحة المرض المذكور اعلاه .

٨ - وافق الجانب الأردني على تقديم كافة التسهيلات الممكنة للجانب التركي وذلك فيما يتعلق باستيراد غازات البيريد في الأردن .

التعاون المالي : -

وافق الطرفان على اذاتفاقية البيع والاتفاقية المدة لما المبرمة بين البنكين المركزيين في كلا البلدين قد أصبحا عاملا مقيدا لحجم التجارة بين البلدين ، ولذلك فقد اتفقا على العودة لنظام العملة القابلة للتحويل كأساس

هكذا من الأشهر

لتسوية مدفوعات تبادلها التجاري اعتباراً من تاريخ ١٩٨٢/٥/١ . ولتحقيق ذلك سيجتمع ممثلون عن كل من البلدين المركزيين في كلا البلدين خلال شهر نيسان من عام ١٩٨٢ بهدف بحث التفاصيل الفنية وشروط إنهاء العمل في اتفاقية الدفع الحالية .

وكتوجيه للاجتماع المشار اليه اعلاه للبلدين المركزيين تقرر اللجنة التجارية المشتركة اعطاء فترة شهرين ابتداء من تاريخ انتهاء العمل في اتفاقية الدفع ، والاتفاقية المعدلة لها للاتفاق على تحديد الرصيد النهائي القائم في حساب المدفوعات . كذلك فقد اتفق الطرفان ان يقوم الجانب المدين بتسوية الرصيد النهائي القائم في حساب المدفوعات والمتفق عليه باي من العملات القابلة للتحويل خلال شهر واحد يبدأ من تاريخ تحديد الرصيد النهائي القائم .

التعاون الاقتصادي والصناعي :-

- اتفق الطرفان تحديدهما الرغبة في تشجيع التعاون في هذا المجال على ما يلي :-
- (أ) تشجيع وتقديم التسهيلات للقطاع الخاص في كلا البلدين لاقامة مشاريع مشتركة وخاصة فيما يتعلق بترقية الموانئ الحية . وبهذا الشأن سلم الجانب الاردني الى الجانب التركي قائمة بالمشاريع الصناعية الموصى بتتبعها في الخطة الخمسية الانمائية الاردنية (١٩٨١ - ١٩٨٥) .
 - (ب) اعرب الطرفان عن رغبتهما في تطوير وتوسيع التعاون في المجالات التالية :-
- الانشاءات
 - الصناعات الزراعية
 - السري

العمل :-

واتفق الطرفان على عقد اتفاقية عمل بين البلدين باسرع وقت ممكن . وقد قدم مشروع مقترح بهذا الصدد الى الجانب التركي لدراسته .

النقل :-

اعرب الطرفان عن ارتياحهما لانشاء الخط الجوي المباشر بين تركيا والاردن وتوسيع التعاون في مجالات اخرى مثل النقل البري والبحري ، فقد وافقا على عقد اجازات بين السلطات المعنية في كلا البلدين باسرع وقت ممكن لتحديد طرق ووسائل ذلك التعاون .

التعاون العلمي والتقني :-

اتفق الطرفان تحديدهما الرغبة في تشجيع وتوسيع التعاون في المجالات العلمية والتقنية على تحقيق ما يلي :-

- تبادل المعلومات وزيارات الخبراء بين المجلس القومي للتخطيط والجمعية العلمية الملكية في الاردن ومؤسسة TUBITAK في تركيا .
- تبادل الخبراء والتدريب في مجال مناجم الفوسفات والاستمدة الكيماوية .

- الاشتراك في دورات متخصصة ولقاءات اخرى لبحث الانجازات التنموية في كل من تركيا والاردن ومنها :-

- (١) استعمالات الطاقة الشمسية .
- (٢) المنشآت الجاهزة (الاسمنتية وغير الاسمنتية) .
- (٣) تطبيقات الكيمياء الصناعية .
- (٤) الاجابات الصناعية والتطويرية في مجال الصناعات المشابهة والمرتبطة بها .

اتفق الطرفان على عقد الاجتماع الثالث للقادم للجنة المشتركة خلال الربع الثاني من عام ١٩٨٣ في انقره .

يصبح هذا البروكول ساري المفعول من تاريخ توقيعه من قبل كلا الطرفين .

حرر في عمان بتاريخ ١٩٨٢/٤/٣ على نسختين أصليتين باللغة الانجليزية كلأما معتمد :

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية	عن حكومة جمهورية تركيا
وليد عصفور	كمال كاتورك
وزير الصناعة والتجارة	وزير التجارة

هكذا من العمل

الملحق (أ)

الوفد التركي

- ١ - معالي السيد كمال جاتورك
- ٢ - السيد دوغان توغاي
- ٣ - السيد ديمير إيرمان
- ٤ - السيد يوجال كوجلو
- ٥ - جنيت سال
- ٤ - السيد عارف اكسو
- رئيس الوفد ووزير التجارة
- رئيس اللجنة الفنية ، نائب المدير العام مدير عام الاتفاقيات
- وزارة التجارة
- المستشار الخاص للوزير / وزارة التجارة
- رئيس قسم ، مدير عام الشؤون الاقتصادية وزارة الخارجية
- خبير ، مدير عام الخزينة / وزارة المالية
- مدير الاتفاقيات ، البنك المركزي التركي

الملحق (ب)

الوفد الاردني

- ١ - معالي السيد وليد عصمور
- ٢ - معالي المهندس علي السور
- ٣ - عطوفة السيد محمد صالح الحوراني
- ٤ - عطوفة السيد محمد هاشم السقا
- ٥ - عطوفة المهندس توفيق بطارسة
- ٦ - السيد غازي دياب
- ٧ - السيد عبد اللطيف الطاهر
- ٨ - الدكتور زهير خليفة
- وزير الصناعة والتجارة
- مدير عام شركة مناجم الفوسفات
- وكيل وزارة الصناعة والتجارة
- وكيل وزارة التعمين
- مساعد وكيل وزارة الصناعة والتجارة
- مدير التعاون الاقتصادي وتنمية الصادرات بوزارة الصناعة والتجارة
- رئيس قسم المعرفة الجمركية بوزارة المالية / الجمارك
- مساعد رئيس دائرة العلاقات الخارجية / البنك المركزي الاردني

تعليمات رقم (٥) لسنة ١٩٨٢

تعليمات الدراسة الصيفية في المدارس الحكومية

صادرة بموجب المادة (٦) من نظام رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٧

نظام الدراسة الصيفية في المدارس الحكومية

المادة الاولى : تسمى هذه التعليمات (تعليمات الدراسة الصيفية في المدارس الحكومية لسنة ١٩٨٢) ويعمل بها اعتباراً من تاريخ صدورها .

المادة الثانية : يكون للكليات والعبارات التالية حياً وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها ادناه ، ما لم تنل القرينة على غير ذلك : -

الدارة : دائرة التربية والتعليم في المحافظة .

المدير العام : مدير عام دائرة التربية والتعليم في المحافظة

المكتب : مكتب التربية والتعليم في المحافظة .

مدير المكتب : مدير مكتب التربية والتعليم .

المادة الثالثة : تهدف برامج الدراسة الصيفية الى تحقيق مايلي :

- أ . رفع مستوى ثقافة الطلبة وتمكينهم من اكتساب المعرفة بالاعتماد على انفسهم ، وباتاحة الفرص الحرة امامهم لدراسة الموضوعات التي يختارونها بقصد التقوية او التعمق و التوسع .
- ب . اتاحة الفرص للتفاعل المتبادل بين المعلمين والطلبة .
- ج . تنمية قدرات الطلبة في الاساليب العلمية في التفكير والملاحظة ومحاكاة الامور وحل المشكلات
- د . ممارسة الجوانب العملية التطبيقية المتعلقة بالمهارات التي اكتسبها الطلبة أثناء دراستهم .

المادة الرابعة : تتبع الاسس التالية لتنظيم برامج الدراسة الصيفية :

- أ . مراعاة التجانس في ميول الطلبة ورغباتهم وقدراتهم .
- ب . استخدام التسهيلات المدرسية المتوافرة (المكتبة ، المختبر ، الادوات الرياضية والفنية ، الخ) لتحسين فعاليات هذه البرامج .
- ج . تدريس مباحث او موضوعات منهجية ، او مواد ثقافية ، او أنشطة تربوية ، حسب رغبات الطلبة واحتياجاتهم .

المادة الخامسة : تفتح المدارس للدراسة الصيفية لمدة خمسة ايام في الاسبوع ويحدد مدير المركز التوقيت اليومي للمراكز الصيفية بما يتناسب وظروف الدارسين مع مراعاة ما ورد في المادة السابقة .

المادة السادسة : تكون مدة الدراسة الصيفية ستة اسابيع ، ويحدد المدير العام بدايتها حسب ظروف المحافظة او المكتب

المادة السابعة : أ . تفتح الشعب الدراسية للطلبة اذا توافر (١٥) دارساً فأكثر .

ب . اذا زاد عدد الطلبة في الشعبة الواحدة عن (٣٠) طالبا يقسم الطلبة الى شعبتين .

ج . يجوز للمدير العام فتح شعب دراسية لمشرة طلاب اذا رأى ضرورة وأهمية تربوية لذلك .

هكذا من الأدول

- المادة الثامنة : يستوفى من كل طالب اجر مقداره (١٠) دنائير لاتفاقها تنفيذا للغايات المحددة في النظام رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ وفقا للاصول المالية للجنة .
- المادة التاسعة : تخصص نسبة (١٠٪) من مجموع الاجور المستوفاة من الطلبة المتحققين بالدراسة الصيفية لدعم الرحلات المدرسية .
- المادة العاشرة : يعين آذن لكل حسين طالبا في المركز هـ
- المادة الحادية عشرة : تكون اجور العاملين والمشرئين على المراكز الصيفية على النحو التالي :
- أ - للمعلم : حسب الاجور المقررة للتعليم الاضافي .
 - ب - مدير المركز الصيفي : عشرة دنائير في الاسبوع الدراسي ، ويسمح له بتدريس ما لا يزيد عن خمس حصص مأجورة في الاسبوع الواحد في حقل تخصصه ، اذا اقتضت الضرورة ذلك .
 - ج - امين المكتبة وقم المختبر : دينار عن كل ساعة عمل مبرجة لكل منها ، ويسمح لها بتدريس خمس حصص مأجورة في الاسبوع في حقل تخصصها .
 - د - للآذن : دينار واحد عن كل يوم عمل .
- المادة الثانية عشرة : تحول نسبة (٥٪) من الاجور المستوفاة من الطلبة للوزارة لتشتق في تحسين فعاليات هذه المراكز .
- المادة الثالثة عشرة : يقوم المكتب بترؤيد الدائرة قبل اسبوع من بدء الدراسة الصيفية بما يلي : -
- أ - اسماء المدارس المقترحة لفتح مراكز صيفية فيها .
 - ب - اسماء المدرسين الذين اختيروا لادارة المراكز الصيفية .
 - ج - اسماء المعلمين الذين اختيروا للتدريس في المراكز الصيفية .
 - د - عدد الطلبة الذين التحقوا بالمراكز الصيفية حسب الصفوف والشعب .
- المادة الرابعة عشرة : يقوم موظفو قسم المحاسبة في المكتب بتدقيق وصول المقبوضات والدقير الافرادى المسجل به اسماء الطلبة والمبالغ التي دفعوها وكذلك تدقيق المطالبات المالية للمراكز الصيفية ورفعها الى الدائرة لمبرئها .
- المادة الخامسة عشرة : يقوم المكتب باخذ الترتيبات اللازمة للبدء في التسجيل ومتابعة الدراسة وغتلف النشاطات في المراكز الصيفية التي تم افتتاحها وترؤيد الدائرة بتقرير يضمن تلك الترتيبات في نهاية الاسبوع الاول من بدء الدراسة فيها .
- المادة السادسة عشرة : تقوم الدائرة بترؤيد الوزارة بالاحصائيات والعلوم المتعلقة بالدراسة الصيفية من حيث عدد المراكز ، والشعب والطلبة وفق النموذج الذي تعدة الوزارة .
- المادة السابعة عشرة : تلغي هذه التعليمات (تعليمات رقم (٢) لسنة ١٩٨١) تعليمات تنظيم الدراسة الصيفية في المدارس الحكومية .

هكذا من الأشهر

تعليمات رقم (٦) لسنة ١٩٨٢

تعليمات مساعدة المؤسسات التعليمية الاهلية ذات النفع العام

صادرة بمقتضى المادتين ٧٤ ، ١١٦ من قانون التربية والتعليم رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤

- المادة الاولى : تسمى هذه التعليمات (تعليمات مساعدة المؤسسات التعليمية الاهلية ذات النفع العام) ويعمل بها اعتبارا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .
- المادة الثانية : يكون للكليات والمعاهد التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :
- الوزارة : وزارة التربية والتعليم .
 - الوزير : وزير التربية والتعليم .
 - المؤسسة التعليمية : اي مؤسسة تعليمية تشرف عليها جمعية خيرية او هيئة اجتماعية هدفها النفع العام ومسجلة وفقا لاحكام قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الاهلية الاجتماعية المعمول به .
- المادة الثالثة : يجوز للوزارة ان تدعم المؤسسة التعليمية الاهلية التي تؤسسها وتمولها وتشرف عليها جمعية خيرية او هيئة اجتماعية بترؤيدها باعضاء هيئة تدريس ؟
- المادة الرابعة : يشترط ان تكون غايات الجمعية الخيرية او الهيئة الاجتماعية للنفع العام وليست مختصة بنفسه او جماعة من المواطنين .
- المادة الخامسة : يتم دعم المؤسسة التعليمية الاهلية بقرار من الوزير بناء على تسبب لجنة التخطيط والتنسيق في الوزارة في ضوء الاعتبارات التالية :
- ١ - ان يكون القسط المدرسي السنوي الذي تتقاضاه من الطالب اقل من كلفة تعليم الطالب في المؤسسات التعليمية المماثلة التابعة للوزارة .
 - ٢ - ان تقدم المؤسسة التعليمية الاهلية المنح التعليمية للطلبة المتفوقين والمميزين على شكل اعفاءات كلية او جزئية من القسط المدرسي السنوي .
 - ٣ - ان يشرف عليها مجلس ادارة تعينه الجمعية بحيث يكون نصفه من ذوي الخبرة والاهتمام في مجالات التربية والتعليم .
 - ٤ - ان تتوافر في مبنى المؤسسة التعليمية الاهلية الشروط والتسهيلات اللازمة من النواحي الصحية والمهتسية .
 - ٥ - ان تتوافر في المؤسسة التعليمية الاهلية التسهيلات التربوية اللازمة للعملية التربوية من حيث المكتبة والمختبر والمساحات والملاعب وغير ذلك .
 - ٦ - ان تكون متقيدة بالخططة الدراسية والناهج والكتب التي تقررها الوزارة .
 - ٧ - اي امور اخرى تراها الوزارة اساسية وضروية لضمان حسن سير العملية التربوية على افضل وجه ممكن .
- المادة السادسة : ١ - يحدد الوزير نسبة الدعم للمؤسسة التعليمية الاهلية بناء على تسبب لجنة التخطيط والتنسيق في ضوء التقرير التربوي الذي تعده الاجهزة المختصة في الوزارة .
- ب - يقرر الوزير إلغاء الدعم في اي وقت تجل فيه المؤسسة التعليمية الاهلية عن متطلبات هذه التعليمات او تتخلل فيسه عن غاياتها او تخالف قانون التربية والتعليم والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه .

تعليمات رقم (٧) لسنة ١٩٨٢

تعليمات مجالس أمناء كليات المجتمع العامة

صادرة بالاستناد للمادتين (٢٠، ١١٦) من قانون التربية والتعليم رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤

المادة الأولى : تسمى هذه التعليمات (تعليمات مجالس أمناء كليات المجتمع العامة لسنة ١٩٨٢) ويعمل بها من تاريخ صدورها .

المادة الثانية : يكون للكليات والهيئات التالية حيزاً وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تبدل القرينة على غير ذلك :

- الوزارة : وزارة التربية والتعليم .
- الوزير : وزير التربية والتعليم .
- المحافظة : أي محافظة في المملكة .
- كلية المجتمع : أي كلية مجتمع عامة .
- مدير الكلية : مدير / مديرة أي كلية مجتمع عامة .
- المجلس : مجلس أمناء كلية المجتمع العامة المنشأ بموجب احكام هذه التعليمات .

المادة الثالثة : يشكل مجلس أمناء لكلية المجتمع للاسهام في العمل على تحقيق اهدافها واحكام ربطها بالمجتمع، والتفاعل معه، والاستجابة لحاجاته القائمة والمنظرة ضمن الامكانيات المتوافرة والمتاحة في البيئة المحلية للكلية.

المادة الرابعة : تتناط بالمجالس الهيئات التالية :

- ١ - إقرار خطة نشاطات الكلية للتفاعل مع المجتمع والافادة من امكانياته المتاحة : للمادة والفنية والبشرية .

- ٢ - اقتراح الاساليب الفعالة لاستخدام الموارد والمصادر الممكنة لدعم الكلية وتمويل شغلها .
- ٣ - التوجيه القيادي لطلبة وتقدم المشورة لادارتها من اجل تحقيق اهدافها بشكل افضل .
- ٤ - دراسة احتياجات المجتمع المحلي القائمة والمتوقعة وتقديم التوصيات بشأن مساهمة الكلية في توفيرها وتقديمها بشكل مناسب .

المادة الخامسة : ١ - يتكون المجلس من احد عشر عضواً من بينهم الرئيس :

ب - يختار الوزير رئيساً للمجلس من الاشخاص الذين لهم اهتمام بالتربية والتعليم ويحوز ان يطلب الوزير من شخصية مرموقة تزوس المجلس .

ج - مدير الكلية .

د - المدير العام لدائرة التربية والتعليم في المحافظة (وفي حالة وجود أكثر من كلية مجتمع في المحافظة)

يكون احد المدرسين في الدائرة أو المكاتب .

هـ - احد اعضاء هيئة التدريس في الكلية يعينه الوزير بتعيين من المدير .

و - احد اعضاء المجلس البلدي في المحافظة .

ز - احد خريجي الكلية يعينه الوزير بتعيين من المدير .

ح - خمسة اشخاص من المهتمين بالتعليم العالي يعينهم الوزير .

المادة السادسة : ١ - تكون مدة عضوية المجلس ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

ب - يجتمع المجلس بدعوة من الرئيس او نائبه مرة كل شهر ويكون اجتماعه قانونياً بحضور ثلثي اعضائه ، على ان يكون من بينهم الرئيس او نائبه .

ج - يتخذ المجلس قراراته بأغلبية ثلثي الحضور .

تعليمات (٨) لسنة ١٩٨٢

تعليمات الدوام الرسمي

صادرة بالاستناد لاحكام المادة (١١٦) من قانون التربية والتعليم رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤

المادة الأولى : تسمى هذه التعليمات (تعليمات الدوام المدرسي لسنة ١٩٨٢) ويعمل بها اعتباراً من بداية العام الدراسي ١٩٨٣/٨٢ .

المادة الثانية : يكون للكليات والهيئات التالية المعاني المخصصة لها ما لم تبدل القرينة على غير ذلك :

- الوزارة : وزارة التربية والتعليم .
- الدائرة : دائرة التربية والتعليم في المحافظة .
- المدير العام : مدير عام دائرة التربية والتعليم .
- المكتب : مكتب التربية والتعليم .
- مدير المكتب : مدير مكتب التربية والتعليم .
- المدرسة : أي مدرسة حكومية او خاصة .
- الفصل : الفصل الدراسي الاول او الثاني .

المادة الثالثة : يتبع ما يلي لضبط الحضور والغياب :

أ - تكتب ارشادات لضبط الحضور والغياب في دفتر حضور الطلبة ويعتبر جزءاً متماهاً له التعليمات .

ب - تمد الوزارة دفاتر الحضور وتشرط على طابعها وتوزعها على المحافظات سنوياً :

ج - يحتفظ بدفاتر حضور الطلبة في المدرسة لمدة سنة واحدة بعد استخدامه .

المادة الرابعة : ١ - يكون مدير المدرسة المسؤول المباشر عن متابعة غياب الطلبة .

ب - يتعاون مدير المدرسة مع المرشد ومرعي الصف وولي امر الطالب في متابعة غياب الطالب .

ج - يتابع مدير المدرسة قضايا انقطاع الطلبة عن المدرسة لمدة اسبوع او أكثر وكذلك حالات التسرب في المرحلة الابتدائية بالتنسيق مع المكتب وبالتعاون مع الحاكم الاداري .

د - تتخذ الاجراءات الوقائية والعلاجية التي تحد من غياب الطلبة من قبل الادارة المدرسية والهيئة التدريسية فيها .

المادة الخامسة : يعتبر غياب الطلبة مشروهاً في الحالات التالية :

١ - وفاة احد افراد العائلة (الاب ، الام ، الاخ ، الاخت ، الجد ، الجدة) ويسمح بغياب مدة لا تتجاوز ثلاثة ايام .

٢ - وفاة احد الاقارب (الاعمام ، الاخوال ، او ابائهم) ويسمح بغياب يوم واحد فقط .

٣ - الانتقال من مدرسة الى اخرى داخل المحافظة الواحدة ويسمح بغياب يوم واحد فقط .

٤ - الانتقال من محافظة الى اخرى ويسمح بغياب يومين اثنين .

٥ - المرض بموجب التقارير الطبية الصادرة عن اطباء الحكومة والمصدقة حسب الاصول .

هذه من الأعمال

المادة السادسة : أ . بيت مدير المدرسة في حالات الغياب التي لا تزيد مدتها على (٧) سبعة أيام .
ب . تحول حالات الغياب التي تزيد مدتها على (٧) سبعة أيام الى مجلس المعلمين لاتخاذ القرار المناسب لاعتبارها مشروعة او غير مشروعة .

المادة السابعة : يعتبر الطالب راسيا اذا تجاوز غيابه النسب التالية من ايام الدراسة السنوية :

أ . (٤٠ ٪) اربعين في المائة من ايام الدراسة في الصفوف الابتدائية الثلاثة الأولى :

ب . (٣٠ ٪) ثلاثين في المائة من ايام الدراسة في الصفوف الالزامية الاخرى :

ج . (٢٥ ٪) خمسة وعشرين في المائة من ايام الدراسة في الصفين الاول والثاني الثانويين .

المادة الثامنة : أ . اذا كان غياب الطالب عن امتحانات نصف الفصل الاول او نهايته او نصف الفصل الثاني غيابيا مشروعا تعقد له امتحانات خلال فترة لانتجاوز الاسبوعين من تاريخ دوامه .
ب . اذا كان غياب الطالب عن امتحانات نهاية الفصل الثاني غيابيا مشروعا يتقدم لها مع امتحانات الاكمال .

المادة التاسعة : أ . اذا كان غياب الطالب عن امتحانات الاكمال غيابيا مشروعا فيسمح له بالتقدم لتلك الامتحانات خلال شهر واحد من بداية العام الدراسي .

ب . اذا كان غياب الطالب عن امتحانات الاكمال غير مشروح فيعتبر راسيا .

المادة العاشرة : يتبع ما يلي بالنسبة لطالبة الصف الثالث الازاري .

١ . اذا زاد غياب الطالب غير المشروح على (٢٠) يوما من ايام الفصل او (٣٥) يوما من ايام العام الدراسي يفصل من المدرسة بقرار من المدير العام :

٢ . اذا زاد غياب الطالب على (٤٠) يوما من ايام الفصل او (٧٠) يوما من ايام العام الدراسي يسبب مشروح يحرم من الحصول على الشهادة المدرسية في تلك السنة ، ويسمح له بإعادة الصف الثالث الثانوي في العام الدراسي الذي يليه اذا رغب ذلك شريطة الا يكون قد اجتاز امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة بنجاح .

المادة الحادية عشرة : أ . يسمح للطالب المتقطع عن الدراسة في المرحلة الالزامية بالعودة للمدرسة مهما كانت فترة الانقطاع اذا لم يتجاوز السادسة عشرة من عمره في اي وقت من العام الدراسي ، وتطبق عليه تعليمات النجاح والاكال والرسوب اما اذا تجاوز السادسة عشرة فيسمح له بالعودة للمدارس الخاصة :

ب . يسمح للطالب المتقطع عن الدراسة في المرحلة الثانوية ولم يتجاوز عمره الثامنة عشرة بالعودة للمدارس الحكومية ولا يتحجب له سنة العيباب سنة رسوب ، اما اذا تجاوز الثامنة عشرة فيسمح له بالعودة للمدارس الخاصة مع مراعات قانون خدمة العام .

المادة الثانية عشرة : اذا نشأت حالة لم يعالجها هذه التعليمات يقوم مدير المدرسة بعرضها على مجلس المعلمين ، ويرفع التنسيب الذي يتم التوصل اليه الى المكتب لتتخذ فيه لجنة التربية والتعليم في الدائرة القرار المناسب .
المادة الثالثة عشر : تلغي هذه التعليمات (تعليمات رقم (٨) لسنة ١٩٨٠) واي تعليمات اخرى سابقة الى المدى الذي يتعارض فيه احكامها مع احكام هذه التعليمات .

تعديل القرار ١/ب ز لسنة ١٩٧٨

قرار بيع وعرض وتداول واستيراد وتصدير والاتجار بالبلور والتقايي الزراعية

١ - تعديل الفقرة ٣ من المادة (٣) بحيث تصبح كما يلي :
- ان لا تزيد نسبة الاتيات عن ٩٠ ٪ ما عدا بلور البصل ان لا تقل عن ٧٥ ٪ .

٢ - تعديل الفقرة ٤ من المادة (٣) بحيث تصبح كما يلي :
- ان لا تزيد نسبة المواد الغريبة عن ١ ٪ .

٣ - اضافة مواد جديده بعد المادة رقم ٦ :-
المادة ٧ - يدفع كل مستورد رسما مقداره ثلاثة دقائق عن كل عته بلور تخلص في مختبرات الوزارة .

المادة ٨ - اذا قام المستورد او التاجر ببيع البلور او التقايي قبل فحصها مخبريا تصادر البلور او التقايي ويغرم بالادة ٨ - من قيمة الارشاليه .

المادة ٩ - يبرز المستورد شهادات تتتمدها الوزارة تبين مواصفات الصنف المراد استيراده قبل الحصول على تصريح الاستيراد .

المادة ١٠ - يجب ان لا تقل نسبة اتيات البلور المخزنة التي تبيعها الشركات الزراعية عن ٧٠ ٪ ويتم تحديد نسبة الاتيات بواسطة عينات تؤخذ من مستودعات الشركة بواسطة اللجنة .

وزير الزراعة

مروان دودين